الفصل الخامس

في العلم المدني
وعلم الفقه وعلم الكلام

العلم المدني:

أما العلم المدني: فإنه يفحص عن أصناف الأفعال والسُّنَن[١] الإرادية، وعن الملكات والأخلاق والسَّجَايا والشِّيَم[٢] التي عنها تكون الأفعال والسُّنَن، وعن الغايات التي لأجلها تُفعل، وكيف ينبغي أن تكون موجودة في الإنسان وكيف الوجه في ترتيبها فيه على النحو الذي ينبغي أن يكون وجودها فيه والوجه في حفظها.

ويُميّز بين الغايات[٣] التي لأجلها تُفعل الأفعال، وتُستعمل السُّنَن، ويُبيِّن أن منها ما هي في الحقيقة سعادة، وأن منها ما هي مظنون أنها سعادة من غير أن تكون كذلك. وأن التي هي في الحقيقة سعادة لا يمكن أن تكون في هذه الحياة؛ بل في حياة أخرى بعد هذه وهي الحياة الآخرة، والمظنون به سعادة مثل الثروة والكرامة واللذّات، إذا جعلت هي الغايات فقط في هذه الحياة، ويُميِّز الأفعال والسُّنَن، ويُبيِّن أن التي تُنال بها ما هو في الحقيقة سعادة، هي الخيرات والأمور الجميلة والفضائل، وأن ما سواها هو الشرور والقبائح والنقائص.

---

(١) السُّنَنُ: جمع السُّنَّة: الطريقة.

(٢) السَّجايا: جمع السَّجِيَّة: الطبيعة والخُلُق. الشِّيَمُ: جمع الشِّيمة: الخُلُق.

(٣) الغايات: هي الأهداف التي يرمي إليها الإنسان من أفعاله.

وأن وجه وجودها في الإنسان أن تكون الأفعال والسُّنَن الفاضلة مُوزَّعة في المدن والأمم على ترتيب وتستعمل استعمالاً مشتركاً، وتُبيِّن أن تلك ليست تتأتى إلّا برياسة يمكن معها تلك الأفعال والسُّنن والشِّيَم والملكات والأخلاق في المدن والأمم، ويجتهد في أن يحفظها عليهم حتى لا تزول. وأن تلك الرياسة لا تتأتى إلّا بمهنة وملكة[١] يكون عنها أفعال التمكين فيهم وأفعال حفظ ما مكن فيهم عليهم، وتلك المهنة هي الملكية والملك أو ما شاء الإنسان أن يُسمِّيها؛ والسياسة هي فعل هذه المهنة.

وأن الرياسة ضربان: رياسة تمكن الأفعال والسُّنَن والملكات الإرادية التي شأنها أن يُنال بها ما هو في الحقيقة سعادة، وهي الرياسة الفاضلة. والمدن والأمم المنقادة لهذه الرياسة هي المدن والأمم الفاضلة. ورياسة تمكن في المدن الأفعال والشِّيَم التي تُنال بها ما هي مظنونة أنها سعادات من غير أن تكون كذلك، وهي الرياسة الجاهلية، وتنقسم هذه الرياسة أقساماً كثيرة، ويُسمَّى كلّ واحدٍ منها بالغرض الذي يقصده ويؤمُّه[٢]، ويكون على عدد الأشياء التي هي الغايات والأغراض التي تلتمس هذه الرياسة؛ فإن كانت تلتمس اليسار[٣] سُمِّيت رياسة الخِسَّة[٤]، وإن كانت الكرامة سُمِّيت رياسة الكرامة، وإن كان بغير هاتين سُمِّيت باسم غايتها تلك[٥]. وتبيّن أن المهنة الملكية الفاضلة تلتئم بقوتين:

إحداهما: القوة على القوانين الكلّية.

---

(١) أوضح الفارابي مفهوم «الرئاسة»، وميزات الرئيس في كتابه (آراء أهل المدينة الفاضلة: ١١٨ ـ ١١٩) فقال: «ورئيس المدينة الفاضلة ليس يمكن أن يكون أيّ إنسان اتفق، لأن الرئاسة إنما تكون بشيئين: أحدهما أن يكون بالفطرة والطبع مُعدّاً لها، والثاني: بالهيئة والملكة الإرادية. والرئاسة تحصل لمن فطر بالطبع معدّاً لها... فكذلك ليس يمكن أن تكون صناعة رئاسة المدينة الفاضلة أيّ صناعة ما اتفقت، ولا أية ملكة ما اتفقت،...».

(٢) أَمَّ الشيء أَمّاً: قصده.

(٣) اليَسَارُ: الغِنَى والثَّروة والسَّعة والرَّخاء.

(٤) الخِسَّةُ: الحقارة والدناءة.

(٥) فصَّل الفارابي القول في أنواع المدن الجاهلة في كتابيه: «آراء أهل المدينة الفاضلة» و«السياسة المدنية»، وذكر من تلك الأنواع: المدينة الجاهلة، والفاسقة، والمبدلة، والضالّة.

والأخرى: القوة التي يستفيدها الإنسان بطول مزاولة[١] الأعمال المدنية، وبممارسة الأفعال في الأخلاق، والأشخاص في المدن التجريبية. والحنكة فيها بالتجربة وطول المشاهدة، على مثال ما عليه الطبّ، فإن الطبيب إنما يصير معالجاً كاملاً بقوتين:

إحداهما: القوة على الكلّيات والقوانين التي استفادها من كتب الطِّبِّ.

والأخرى: القوة التي تحصل له بِطُول المزاولة لأعمال الطبِّ في المرضى، والحنكة فيها بطول التجربة والمشاهدة لأبدان الأشخاص. وبهذه القوة يمكن الطبيب أن يُقدِّر الأدوية والعلاج بحسب بدن بدن في حال حال. كذلك المهنة الملكية إنما يمكنها أن تقدر الأفعال بحسب عارض عارض، وحال حال، ومدينة مدينة، في وقت وقت، بهذه القوة، وهذه التجربة.

والفلسفة المدنية تعطي فيما تفحص عنه من الأفعال والسُّنن والملكات الإرادية وسائر ما تفحص عنه القوانين الكلّية، وتُعطي الرسوم في تقديرها بحسب حال حال ووقت وقت، وكيف وبأي شيء، وبكم شيء تقدّر، ثم تتركها غير مقدَّرة، لأن التقدير بالفعل لقوة أخرى غير هذا الفعل، وسبيلها أن تنضاف إليه. ومع ذلك فإن الأحوال والعوارض التي بحسبها يكون التقدير غير محدودة، ولا يحاط بها.

وهذا العلم جزءان:

جزء يشتمل على تعريف السعادة[٢]، وتمييز ما بين الحقيقة منها والمظنون به، وعلى إحصاء الأفعال والسِّيَر والأخلاق والشِّيَم الإرادية الكلّية التي شأنها أن توزّع في المدن والأمم، وتمييز الفاضل منها من غير الفاضل.

وجزء يشتمل على وجه ترتيب الشِّيَم والسِّيَر الفاضلة في المدن والأمم، وعلى تعريف الملكية التي بها يمكن السِّيَر والأفعال ترتيب أهل

(١) زاول الشيء مزاولة، وزِوالاً: باشره ومارسه.

(٢) جزم الغزالي بأن السعادة التي هي مطلوب الأولين والآخرين لا تُنال إلّا بالعلم والعمل. والسعادة التي قصدها هي سعادة الآخرة لا الدنيا، وهي «بقاء بلا فناء، ولذة بلا عناء، وسرور بلا حزن، وغنى بلا فقر، وكمال بلا نقصان، وعزّ بلا ذلّ». (ميزان العمل: ١٨ ـ ١٩).

المدن، والأفعال التي بها يحفظ عليهم ما رُتِّب ومُكِّن فيهم، ثم يحصي أصناف المهن الملكية غير الفاضلة كم هي وما كلّ واحدة منها، ويحصي الأفعال التي يفعلها كلّ واحدٍ منها، وأيّ سُنَنٍ وما كان يلتمس كلّ واحدٍ منها أن يمكّن في المدن والأمم حتى تنال بها غرضها من أهل المدن والأمم التي تكون تحت رياستها، ويُبيّن أن تلك الأفعال والسِّيَر والملكات هي كلّها كالأمراض للمدن الفاضلة. أما الأفعال التي تخصّ المهن الملكية منها وسيرتها فأمراض المهنة الملكية الفاضلة.

فأما السِّيَر والملكات التي تخصّ مدنها فهي كالأمراض للمدن الفاضلة، ثم يحصي كم الأسباب والجهات التي من قبلها لا يؤمن أن تستحيل الرياسات الفاضلة وسُنن المدن الفاضلة إلى السُّنَن والملكات الجاهلية، ويحصي معها أصناف الأفعال التي بها تضبط المدن والرياسة الفاضلة أن تفسد وتستحيل إلى غير الفاضلة. ويحصي أيضاً وجوه التدابير والحِيَل، والأشياء التي سبيلها أن تستعمل إذا استحالت إلى الجاهلية حتى تُرَدَّ إلى ما كانت عليها، ثم يُبيِّن بكم شيء تلتئم المهنة الملكية الفاضلة، وأن منها العلوم النظرية والعملية، وأن يضاف إليها القوة الحاصلة عن التجربة الكائنة بطول مزاولة الأفعال في المدن والأمم، وهي القدرة على جودة استنباط الشرائط التي تُقدَّر بها الأفعال والسير والملكات، بحسب جمع جمع، أو مدينة مدينة، أو أمة أمة، وبحسب حال حال، وعارض عارض. ويبين أن المدينة الفاضلة إنما تدوم فاضلة ولا تستحيل، متى كان ملوكها يتوالون في الأزمان على شرائط واحدة بأعيانها حتى يكون الثاني الذي يخلف المتقدم، على الأحوال والشرائط التي كان عليها المتقدم، وأن يكون تَولِّيهم من غير انقطاع ولا انفصال[1]؛ ويعرف كيف ينبغي أن يعمل حتى لا يدخل توالي الملوك انقطاع، ويبين أيّ الشرائط والأحوال الطبيعية ينبغي أن تتفقد في أولاد الملوك وفي غيرهم، حتى يُؤهّل بها من يوجد منه الملك بعد الذي هو اليوم ملك، ويبين كيف ينبغي أن ينشأ من وجدت فيه تلك الشرائط الطبيعية، وبماذا ينبغي أن يُؤدَّب، حتى يحصل له المهنة

(١) يراجع الفصل الثامن والعشرون من كتاب الفارابي (آراء أهل المدينة الفاضلة) ففيه بحث مفصل حول خصال رئيس المدينة الفاضلة، وخصال من يخلفه من الرؤساء.

الملكية، ويصير ملكاً تاماً. ويُبيِّن مع ذلك أن الذين رياستهم جاهلية لا ينبغي أن يكونوا ملوكاً، وأنهم لا يحتاجون في شيء من أحوالهم وأعمالهم وتدابيرهم إلى الفلسفة لا النظرية ولا العملية، بل يمكن كلّ واحد منهم أن يصير إلى غرضه في المدينة والأمة التي تحت رياسته بالقوة التجريبية التي تحصل له بمزاولة جنس الأفعال التي ينال بها مقصوده، ويصل إلى غرضه من الخيرات متى اتفقت له قوة قريحة جِبلِّية[١] جيدة لاستنباط ما يحتاج إليه في الأفعال التي يُنالُ بها الخير الذي هو مقصوده، من لذّة أو كرامة أو غير ذلك، وانضاف إلى ذلك جودة الائتساء[٢] بمن تقدم في الملوك الذين كان مقصدهم مقصده.

علم الفقه:

وصناعة الفقه[٣]: هي التي بها يقتدر الإنسان على أن يستنبط تقدير شيء مما لم يصرّح واضع الشريعة بتحديده على الأشياء التي صرّح فيها بالتحديد والتقدير، وأن يَتَحرَّى تصحيح ذلك حسب غرض واضع الشريعة بالعلّة التي شرعها في الأمة التي لها شرع.

وكلّ ملّة ففيها آراء وأفعال:

فالآراء مثل التي تشرع في اللَّه وفيما يُوصف به، وفي العالم أو غير ذلك.

والأفعال مثل الأفعال التي يُعظَّم بها اللَّه، والأفعال التي بها تكون المعاملات في المدن. فلذلك يكون علم الفقه جزأين.

---

(١) الجِبِلِّيَّةُ: نسبة إلى الجِبِلَّة: الخِلْقَة.

(٢) الائتساء: من ائتسى به: اتخذه أُسوةً واقتدى به.

(٣) صناعة الفقه: علمه. والفِقْهُ: الفهم والفطنة، أو العلم؛ وغلب في علم الشريعة، وفي علم أصول الدين.
وعرّف ابن خلدون علم الفقه بقوله: «الفقه معرفة أحكام اللَّه تعالى في أفعال المكلفين بالوجوب والحذر والندب والكراهة والإباحة، وهي مُتلقاةٌ من الكتاب والسُّنَّة، وما نصبه الشارع لمعرفتها من الأدلة، فإذا استخرجت الأحكام من تلك الأدلة قيل لها: فقه. وكان السلف يستخرجونها من تلك الأدلة على اختلاف فيما بينهم». (المقدمة: ٤٤٥).

جزء في الآراء، وجزء في الأفعال.

علم الكلام:

وصناعة الكلام[1]: يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحدودة التي صرّح بها واضع الملّة، وتزييف كلّ ما خالفها بالأقاويل، وهذا ينقسم جزأين أيضاً:

جزء في الآراء، وجزء في الأفعال.

وهي غير الفقه؛ لأن الفقه يأخذ الآراء والأفعال التي صرّح بها واضع الملّة مسلّمةً يجعلها أصولاً فيستنبط منها الأشياء اللازمة عنها.

والمتكلم ينصر الأشياء التي يستعملها الفقيه أصولاً من غير أن يستنبط عنها أشياء أخر.

فإذا اتفق أن يكون لإنسان ما قدرة على الأمرين جميعاً فهو فقيه متكلم، فيكون نصرته لها بما هو متكلم، واستنباطه عنها بما هو فقيه.

وأما الوجوه والآراء التي ينبغي أن تنصر الملل فإن قوماً من المتكلمين يرون أن ينصروا الملل بأن يقولوا إن آراء الملل وكلّ ما فيها من الأوضاع ليس سبيلها أن يمتحن بالآراء والرويّة والعقول الإنسية لأنها أرفع رتبةً منها؛ إذ كانت مأخوذة عن وحي إلٰهي، لأن فيها أسراراً إلٰهية تضعف عن إدراكها العقول الإنسية ولا تبلغها.

وأيضاً فإن الإنسان إنما سبيله أن تفيده الملل بالوحي ما شأنه أن لا يدركه بعقله وما يخور عقله عنه، وإلّا فلا معنى للوحي ولا فائدة إذا كان إنما يفيد الإنسان ما كان يعمله وما يمكن إذا تأمله أن يدركه بعقله. ولو كان كذلك لَوُكّل الناس إلى عقولهم، ولما كانت بهم حاجة إلى نُبُوَّة ولا إلى وَحْي. لكن لم يفعل بهم ذلك فلذلك ينبغي أن يكون ما تفيده الملل من العلوم ما ليس في طاقة عقولنا إدراكه، ثم ليس هذا فقط بل وما تستنكره

(١) صناعة الكلام: عِلْمُه. قال ابن خلدون: «هو علم يتضمّن الحِجاجَ عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية، والردّ على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذاهب السلف وأهل السنَّة، وسرُّ هذه العقائد الإيمانية هو التوحيد». (المقدمة: ٤٥٨).

عقولنا أيضاً، فإنه ليس كلّ ما كان أشدّ استنكاراً عندنا كان أبلغ في أن يكون أكثر فوائد، وذلك أن التي يأتي بها الملك مما تستنكره العقول وتستبشعه الأوهام ليست هي بالحقيقة منكرة ولا محالة، بل هي صحيحة في العقول الإلٰهية.

فإن الإنسان وإن بلغ نهاية الكمال في الإنسانية فإن منزلته عند ذوي العقول الإلٰهية منزلة الصبي والحَدَث والغَمر[1] عند الإنسان الكامل. وكما أن كثيراً من الصبيان والأغمار يستنكرون بعقولهم أشياء كثيرة مما ليست في الحقيقة منكرة ولا غير ممكنة ويقع لهؤلاء أنها غير ممكنة، فكذلك منزلة من هو في نهاية كمال العقل الإنسي عند العقول الإلٰهية.

وكما أن الإنسان من قبل أن يتأدَّب ويتحنَّك يستنكر أشياء كثيرة ويستبشعها ويُخيَّل إليه فيها أنها مُحالة، فإذا تأدَّب بالعلوم واحتنك بالتجارب زالت عنه تلك الظنون فيها، وانقلبت الأشياء التي كانت عنده مُحالة فصارت هي الواجبة وصار عنده ما كان يُتعجَّب منه قديماً في حدٍّ ما يُتعجَّب من ضِدِّه، كذلك الإنسان الكامل الإنسانية لا يمتنع من أن يكون يستنكر أشياء ويخيل إليه أنها غير ممكنة من غير أن تكون في الحقيقة كذلك.

فلهذه الأشياء رأى هؤلاء أنه يحيل تصحيح الملل؛ فإن الذي أتانا بالوحي من عند اللَّه جلَّ ذكره صادق ولا يجوز أن يكون قد كذب. ويصحّ أنه كذلك من أحد وجهين: إما بالمعجزات التي يفعلها أو تظهر على يده؛ وإما بشهادات من تقدّم قبله من الصادقين المقبولي الأقاويل على صدق هذا، ومكانه من اللَّه، جلَّ وعزَّ، أو بهما جميعاً.

فإذا صحَّحنا صدقه بهذه الوجوه، وأنه لا يجوز أن يكون قد كذب، فليس ينبغي أن يتفق بعد ذلك في الأشياء التي هو لها مجال للعقول، ولا تأمل، ولا رويّة، ولا نظر.

فبهذه وما أشبهها رأى هؤلاء أن ينصروا الملل.

وقوم منهم آخرون يرون أن ينصروا أولاً جميع ما صرّح به واضع المِلّة

(١) الغَمْرُ من الرجال: الذي لم يُجرِّب الأمور، ولم تُحنّكه التجارب.

بالألفاظ التي بها عبّر عنها، ثم يتبعوا المحسوسات والمشهورات والمعقولات؛ فما وجدوا منها أو من اللوازم عنها وإن بعد، شاهداً لشيء مما في المِلَّة نصروا به ذلك الشيء، وما وجدوا منها مناقضاً لشيء مما في المِلَّة وأمكنهم أن يتأوَّلوا[١] اللفظ الذي به عبَّر عنه واضع المِلَّة على وجهٍ موافقٍ لذلك المناقض ـ ولو تأويلاً بعيداً ـ تأوَّلوه عليه. وإن لم يمكنهم ذلك، وأمكن أن يُزيف ذلك المناقض وأن يحملوه على وجهٍ يوافق ما في المِلَّة فعلوه؛ فإن يُضادّ المشهورات والمحسوسات في الشهادة مثل أن تكون المحسوسات أو اللوازم عنها تُوجب شيئاً، والمشهورات واللوازم عنها تُوجب ضِدَّ ذلك، نظروا إلى أقواهما شهادةً لما في المِلَّة فأخذوه واطَّرحوا الآخر وزَيَّفوه.

فإن لم يمكن أن تحمل لفظة المِلَّة على ما يوافق أحد هذه، ولا أن يُحمل شيءٌ من هذه على ما يُوافق الملَّة، ولم يمكن أن يطرح ولا أن يزيف شيء من المحسوسات ولا من المشهورات ولا من المعقولات التي تُضادّ شيئاً منها رأوا حينئذٍ أن ينصروا ذلك الشيء بأن يُقال إنه حقٌّ لأنه أخبر به من لا يجوز أن يكون قد كذب ولا غلط. ويقول هؤلاء في هذا الجزء من المِلَّة بما قاله أولئك الأولون في جميعها.

فبهذا الوجه رأى هؤلاء أن ينصروا الملل.

وقوم من هؤلاء رأوا أن ينصروا أمثال هذه الأشياء، يعني التي يخيل فيها أنها شنعة[٢]، بأن يتتبعوا سائر الملل فيلتقطوا الأشياء الشنعة التي فيها. فإذا أراد الواحد من أهل تلك الملل تقبيح شيء مما في مِلَّة هؤلاء، تلقاه هؤلاء بما في مِلَّة أولئك من الأشياء الشنعة فدفعوه بذلك عن مِلَّتهم.

وآخرون منهم لما رأوا أن الأقاويل التي يأتون بها في نصرة أمثال هذه الأشياء ليست فيها كفاية في أن تصحَّ بها تلك الأشياء صحَّةً تامّة حتى يكون سكوت خصمهم لصحتها عندهم لا لعجزه عن مقاومتهم فيها بالقول، اضطروا عند ذلك إلى أن يستعملوا معه الأشياء التي تُلجئه إلى أن يسكت عن

(١) تأوَّل اللفظ، وأَوَّله: فسَّره، وردَّه إلى الغاية المرجوّة منه.
(٢) الشَّنعة، والشَّنيعة: القبيحة.

مقولتهم إما خَجَلاً وحَصَراً[١] أو خوفاً من مكروه يناله.

وآخرون لما كانت مِلَّتُهم عند أنفسهم صحيحةً لا يَشكُّون في صِحَّتها، رأوا أن ينصروها عند غيرهم ويُحسِّنوها ويزيلوا الشبهة[٢] منها، بأن يدفعوا خصومهم عنها بأي شيء اتّفق. ولم يبالوا بأن يستعملوا الكذب والمغالطة والبَهْت[٣] والمكابرة[٤]، لأنهم رأوا أن من يخالف مِلَّتهُم أحد رجلين:

إما عَدُوّ: والكذب والمغالبة جائز أن يستعمل في دفعه وفي غلبته كما يكون ذلك في الجهاد والحرب.

وإما ليس بِعَدُوٍّ: ولكن جهل حَظّ نفسه من هذه المِلَّة لضعف عقله وتمييزه. وجائز أن يحمل الإنسان على حَظِّ نفسه بالكذب والمغالطة كما يفعل ذلك بالنساء والصبيان.

كمل كتاب أبي نصر الفارابي في تفصيل العلوم
وأجزائها ومراتبها في أواخر شهر رمضان
المبارك سنة أربعين وستمائة. وهذا
الكتاب يسمى إحصاء العلوم

---

(١) الحَصَرُ: ضيق الصدر، أو العجز عن النطق؛ يقال: حَصِرَ القارئ: عَيَّ في منطقه ولم يقدر على الكلام؛ وحَصِرَ عن الشيء: امتنع عنه عَجْزاً.

(٢) الشُّبْهَةُ: الالتباس، وفي الشَّرْع: ما التبس أمره فلا يُدرى أحلالٌ هو أم حرام، وحقٌّ هو أم باطل.

(٣) البَهْتُ، والبُهْتَانُ: الكذب المُفترى؛ يقال: بَهَتَ فلاناً بَهْتاً، وبَهْتَةً، وبُهْتَاناً: قذفه بالباطل.

(٤) المكابرة: المعاندة؛ يقال: كابر في الحقّ أو الخبر: عَانَدَ فيه.